

كلمة السيد رئيس المجلس الوطني لهيئة الموثقين بالمغرب

ذ. أحمد أمين التهامي الوزاني

بسم الله الرحمن الرحيم

مساء الخير، نرحب بالسيدات والسادة الصحفيين ونشكرهم على الاستجابة لدعوة المجلس الوطني لحضور هذا اللقاء الصحفي الأول الذي يندرج في إطار انفتاح المهنة على وسائل الإعلام الوطنية وتكريس قواعد علاقة جديدة قوامها الصراحة، الشفافية وتمكين الرأي العام من المعلومة المتعلقة بالمهنة.

هذا اللقاء مخصص كما ورد في الدعوة الموجهة إليكم إلى تقديم حصيلة المجلس الوطني والمجالس الجهوية وذلك بعد مرور سنة على انتخابها طبقا لمقتضيات القانون 09-32 الذي دخل حيز التنفيذ في 24 نونبر 2012.

وشاءت الصدفة أن يتزامن هذا اللقاء مع حادث مؤسف يتعلق بمتابعة أحد الزملاء في حالة اعتقال، ويتعلق الأمر برئيس مجلس جهوي للموثقين وعضو المجلس الوطني لهيئة الموثقين.

لقد أثار هذا الحدث الغير مسبوق حفيظة كل المهنيين الذين عبروا عن اندهاشهم وقلقهم البالغ حيال المتابعة في حالة اعتقال للموثق المذكور علما أنه يتوفر على كل الضمانات وذلك في وقت تسير فيه الدولة في اتجاه التقليل من حالات الاعتقال الاحتياطي وفق ما كرسته خلاصات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة.

إننا إذ نجدد تأكيدنا على ثقتنا في القضاء وإيماننا باستقلاليتته ونزاهة واستقامة نسائه ورجالاته فإننا نأمل في تصحيح هذا الوضع بما ينسجم والمبادئ العامة للقانون والمحاكمة العادلة وفي مقدمتهما قرينة البراءة.

إن موقفنا هذا لا نهدف من وراءه البثة التدخل في مجريات الملف الذي هو اليوم بين يدي القضاء بقدر ما هو تعبير عن تخوفنا مما يمكن أن ينتج عن ذلك من زعزعة لثقة المواطنين في هته المهنة التي تؤدي خدمة عامة بتفويض من الدولة، وكذا من حالة الإرهاب النفسي الذي يعاني منه كل الموثقين والموثقات الذين أضحوا يعتبرون أنفسهم في سراح مؤقت إلى غاية صدور أول شكاية ولو كيدية تم رفعها في مواجهتهم وذلك في ضرب سافر لمبدأ قرينة البراءة. ولا يخفى عليكم مدى التأثير السلبي لهذا الوضع على المردودية المهنية للموثقين المطالبين بلعب دور هام في مجال تحقيق الأمن التعاقدية والقانونية.

هذه الوضعية التي أضحت تعيشها المهنة منذ أزيد من عقدين نعتبرها نتيجة طبيعية وحتمية لعوامل متعددة و في مقدمتها الإطار القانوني الذي كان ينظم المهنة قبل القانون الجديد والذي يعود إلى 1925 حيث أصبح منذ عقود، متجاوزا ولم تعد مقتضياته وآلياته قادرة على مواكبة واستيعاب مختلف أوجه التطور الاقتصادي والاجتماعي والإداري، ناهيك عن الغموض وانعدام الدقة في مقتضياته وهو ما يفتح المجال أمام تعدد التأويلات في غياب هيئة تأطر المهنة وتحد من المخاطر عن طريق وضع الأنظمة الداخلية وتوحيد قواعد المهنة.

واستشعارا بخطورة هذه النقائص وتداعياتها على المهنة بادرت الهيئات المنتخبة في إطار ما كان يسمى بالغرفة الوطنية للتوثيق العصري إلى دق ناقوس الخطر ودعوة السلطات العمومية إلى التحسين القانوني للمهنة بما يعزز تخليقها وتنظيمها وتأهيلها والدفاع عن مقوماتها.

وهو ما تم والله الحمد بإخراج القانون 09-32 إلى حيز الوجود بفضل جهود الحكومات المتعاقبة والمشاركة الإيجابية لنواب الأمة.

هذا القانون، بالرغم من النقائص التي يمكن تداركها فيما بعد، جاء ليحجب عن العديد من الاختلالات التي عرفتھا الممارسة المهنية سواء ما يتعلق بتفعيل دور الهيئة الوطنية في مجال المراقبة، التأديب، التأطير والتكوين و التأهيل و تدبير الولوج و توحيد مساطر ومناهج العمل بالإضافة إلى سن قيود دقيقة كفيلة بحماية حقوق و مصالح المواطنين و الحد من التجاوزات والأخطاء المهنية.

و انسجاما مع قناعاتها المبدئية، و في سياق الانخراط اللامشروط في التوجهات الدستورية والسياسية للمغرب الجديد، ومن أجل المساهمة في تنزيل مقتضيات القانون الجديد و تقديم إجابات على الإشكاليات المطروحة، بادر المجلس الوطني و المجالس الجهوية إلى وضع برنامج عمل يركز على عناصر الحكامة ، التخليق ، التأهيل و التحديث بالإضافة إلى تمثيل المهنة على المستوى الوطني و الدولي.

وسوف أحاول أن أعرض على مسامعكم بإيجاز ملخصا لحصيلة عمل الهيئة الوطنية للموثقين، على أن أمنح الكلمة لبعض رؤساء المجالس الجهوية من أجل تقديم حصيلة عملهم على المستوى الجهوي.

أولا : الحكامة

منذ أول اجتماع للمجلس الوطني، تقرر اعتماد منهجية تحقيق الأهداف في تسيير شؤون المهنة وربط رصد النفقات بتحقيق النتائج، خاصة ما يتعلق بتبني مخططات العمل المبنية على تصور واضح للأهداف وفق إطار زمني ومالي يمكن من تقييم العمل بشكل موضوعي؛

وتبعا لذلك فقد تم :

— انتخاب الهياكل المهنية على الصعيد الوطني والجهوي في إطار رؤية تهدف التأسيس لمصدقية هذه الانتخابات، وذلك بإجرائها في التاريخ المحدد لها، و وضع نظام انتخابي يستمد مقوماته من المبادئ الدستورية، مع تمكين الناخبين من التصويت بكل حرية وموضوعية عن طريق الدفع إلى تهيئ برامج انتخابية واضحة. (وقد تميزت هذه المحطة الديمقراطية بمشاركة قياسية للموثقين تجاوزت كل التوقعات وجسدت وعي الموثقات والموثقين بأهمية المرحلة وتحدياتها ، واستعدادهم للمساهمة الفعلية في كسب الرهانات المطروحة)؛

— عقد أزيد من 16 اجتماع للمجلس الوطني بالرغم من المقتضيات القانونية التي تحدد السقف الأدنى في اجتماع واحد كل ثلاثة أشهر، وذلك بالنظر للتحديات المطروحة وكثرة الأوراش المفتوحة ورهانات التنزيل السليم للقانون؛

— إعداد مسودة مشروع النظام الداخلي وعرضها على المجالس الجهوية من أجل إغنائها وإبداء الملاحظات بشأنها وذلك في إطار توسيع المشاورات وإشراك كل المهنيين في القضايا الكبرى للمهنة؛

— عقد لقاء تشاوري مع أعضاء المجالس الجهوية المنتخبة بالإضافة إلى عقد جمعيتين عامتين استثنائيين بهدف توسيع دائرة الحوار وتوحيد الرؤى حول العديد من القضايا المرتبطة بالمهنة (التأمين، وكلاء الأعمال، الأوراش المفتوحة...)

— المشاركة الفعلية في تنظيم الامتحانات وفقا للمقتضيات القانونية الجديدة، مع اعتماد معايير الموضوعية والشفافية وتكريس مبدأ الاستحقاق في تحديد النتائج؛

— المشاركة في اللجنة الخاصة بالتعيينات حيث تم لأول مرة استحضار هاجس تقريب الخدمات التوثيقية من المواطنين في مختلف جهات المملكة؛

— خلق خلية للتدبير المالي داخل إدارة المجلس الوطني بهدف ضمان النجاعة والشفافية؛

— توقيع اتفاقية شراكة مع صندوق الإيداع والتدبير، الشريك الجديد للمهنة بقوة القانون، بهدف تمويل المشاريع المرتبطة بتأهيل المهنة وطنيا و جهويا مع اعتماد مساطر مالية صارمة و دقيقة في المراقبة، وتتمحور هذه الاتفاقية حول :

أ- تعزيز علاقات الشراكة و توسيع مجالات التعاون بين المؤسستين
ب- تنسيق الجهودات من اجل تفعيل مقتضيات القانون 32.09 و خاصة المادة 33 منه

ج- مساندة و تأهيل المهنة و المهنيين

— تحديد ميزانية المجالس الجهوية والمجلس الوطني بناء على برامج عمل بالتصويت؛

— تحديد واجبات الاشتراك و طرق استيفاءها، مع ضمان توزيعها طبقا للقانون بين المجالس الجهوية والمجلس الوطني؛

— إعفاء الموثقين الجدد من أداء مبلغ الاشتراك أخذا بعين الاعتبار للإكراهات المادية لهاته الفئة المهنية؛

— تخصيص تعويضات عن التنقل لأعضاء المجلس الوطني من أجل المساهمة في أداء عملهم في أحسن الظروف.

ثانيا: التأهيل و التخليق

إننا في المجلس الوطني نعلق آمال كبيرة على هذا المحور وذلك بهدف تجاوز سلبيات الوضع الحالي. فتحقيق انطلاقة جديدة للمهنة يتوقف أساسا على التأهيل المستمر لأعضائها من خلال اعتماد برامج متميزة للتكوين وملائمة هذا الأخير مع ما يتطلبه مجال المعاملات من استحضار مقومات وظروف الأمن التعاقدية والقانوني ، وكذلك عن طريق تنظيم لقاءات وندوات علمية منفتحة على المحيط الاقتصادي، القضائي والجامعي، وكذا على مختلف الشركاء المؤسساتيين للمهنة.

وقد تم ضمن هذا التوجه، بلورة برنامج متكامل للتكوين يستهدف كل مكونات مهنة التوثيق من موثقين، متدربين ومستخدمين، ومنتخبين على رأس المجالس الجهوية، مع إيلاء عناية خاصة لتكوين المفتشين اعتبارا لكون اختصاص مراقبة وتفتيش الموثقين أضحي من المهام الجديدة للهيئة والذي ينبغي استثماره بشكل يحقق غاية المشرع في التحسين والحد من الاختلالات والأخطاء المهنية.

وحرصا من المجلس الوطني على إنجاز هذا الورش الهام، فقد عمل هذا الأخير على إعطاء الانطلاقة لمشروع نموذجي للتكوين بالمجلس الجهوي للموثقين بالرباط على أمل تعميمه على مختلف المجالس الجهوية في مرحلة ثانية. في هذا الإطار ينبغي التذكير باتفاقيات الشراكة التي أبرمها المجلس الوطني مع بعض المؤسسات على الصعيد الوطني والدولي منها خاصة الاتفاقية المبرمة مع المجلس الأعلى للتوثيق الفرنسي والتي تتضمن شقا هاما يتعلق بالتكوين والمراقبة والتفتيش.

وفي مجال انفتاح المهنة على محيطها القضائي وبغية الرفع من نجاعة العقد التوثيقي فقد تم تنظيم لقاء علمي هام بشراكة مع محكمة النقض حول موضوع على قدر كبير من الأهمية وهو "الأمن التعاقدى وتحديات التنمية"، ولن تفوتني الفرصة هنا دون أن أتقدم بالشكر للسيد الرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام بها على ما يبذلونه من جهد من أجل تحسين العمل التوثيقي والرقمي به.

كما أنه في إطار تقوية الإشعاع القانوني للمغرب وإبراز مكانته كمناطقة جذب استثماري على الصعيد المتوسطي، فقد نظم المجلس لقاء علميا بشراكة مع منظمة المؤتمر القاري التي تضم أكبر المؤسسات القانونية والاقتصادية في أزيد من أربعين دولة، وذلك حول موضوع "العقد في الفضاء المتوسطي".

هذا بالإضافة إلى اللقاءات العلمية المنظمة من قبل المجالس الجهوية.

ومن أجل ضمان تكريس ثقة المواطن والدولة في المهنة بما يضمن تحصينها وتخليقها، فقد تم :

- تبني المقاربة التشاركية في صياغة مسودة مشروع مدونة للسلوك.
- تنظيم انتخاب الموثقين المفتشين، وتكوين الموثقين المرشحين لعضوية مفتش.
- المشاركة الفعلية في جميع جلسات لجنة التأديب المنصوص عليها في المادة 11 من القانون و التي عقدت إلى حد الآن 5 اجتماعات أسفرت على أربع متابعات تأديبية، انتهت بتبرئة موثقين (2) و قرارين بالتوقيف المؤقت في حق موثقين اثنين (2).
- اعتماد نشر خلاصات المقررات الصادرة عن لجنة التأديب بغية تعميم الاستفادة و الرفع من المستوى المهني للموثقين.
- التوقيع على اتفاقية التأمين على المسؤولية المدنية للموثقين تطبيقا للمادة 26 من القانون بعد مشاورات موسعة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل الحصول على أفضل عرض يتوخى توسيع مجال التغطية مقارنة مع السقف الأعلى المحدد قانونا؛

— المشاركة الفعلية في إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية المرتبطة بالقانون 09-32 بما في ذلك المرسوم المتعلق بتنظيم وتسيير الحساب المفتوح لدى صندوق الإيداع والتدبير، ولن يفوتني هنا أن أعبر بصدق عن تشكراتي الخاصة للسيد وزير العدل والحريات على انفتاحه وسعة صدره وتجاوبه مع كل المقترحات الهادفة إلى خدمة المصلحة العامة. وقد تلت هذه المرحلة جولة في مختلف جهات المملكة من أجل شرح مضامين المرسوم الجديد وتنظيم تكوين في هذا الخصوص .

ثالثا: التحديث

بالنظر للرهانات المعقودة على مهنة التوثيق في مجال تشجيع وتأمين الاستثمارات وخلق جو من الأمن التعاقدية، كان لزاما على المهنة أن تنخرط في كل مسلسلات التحديث المفتوحة في إطار السياسات الحكومية وأن تعيش في انسجام وتفاعل مع عصر الثورة الرقمية، بل وأن تكون سباقة للانخراط في العالم الرقمي وتكنولوجيات الاتصال الحديثة الكفيلة بجعل المهنة رافعة للتنمية، ووسيلة لتقوية الجاذبية الاقتصادية للمغرب عن طريق تقليص الآجال والتخفيف من المساطر مع ضمان الفاعلية والدقة، وهو توجه كان حاضرا بقوة في اتفاقية الشراكة التي تجمع المجلس الوطني بالمجلس الأعلى للتوثيق الفرنسي في مجال نقل تكنولوجيا العقد الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني والأرشفة الإلكتروني، وأيضا الاتفاقية التي تجمع المجلس بصندوق الإيداع والتدبير في شقها المرتبط بتحديث المهنة خاصة ما يتعلق بالضبط الإلكتروني للعمليات الحسابية الذي من شأنه أن يكرس مبدأ الشفافية المالية ويجنب المهنة العديد من المخاطر التي نسمع عنها اليوم بين الفينة والأخرى.

وأود بهذه المناسبة أن أنوه بالتعاطي الإيجابي لكل من السيد المدير العام للضرائب والسيد الخازن العام مع مطلب المجلس بخصوص فتح ورش اعتماد العقد الإلكتروني و الأداء الإلكتروني في التعامل مع إدارة الضرائب، و كل ما يمكن أن أقول لكم في هذا الصدد هو أننا في مرحلة جد متقدمة في الإنجاز،

بحيث ستكون لنا فرصة أخرى للتحدث عن ذلك بكل تفصيل رفقة شركائنا في المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة.

وأملنا كبير في أن تنضم إلى رؤيتنا كل من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية ومصالح السجل التجاري لدى محاكم المملكة حتى نساهم جميعا في الرفع من وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والقانونية ونقوي جاذبية المغرب الاقتصادية ونؤمن مجال التعاقد والمعاملات.

وتفعيلا لهذه الاستراتيجية كذلك نود أن نخبركم أن المجلس الوطني وقع يوم الاثنين 23 يونيو على اتفاقية إطار مع بريد المغرب بغية مواكبة طموحات المهنة من أجل لعب الأدوار المنوطة بها، خاصة في مجال التوقيع الإلكتروني، وضبط المساطر الإدارية الإلكترونية، بالإضافة إلى تيسير عمل الموثقين في مجال تسيير الحساب المفتوح لدى صندوق الإيداع والتدبير (تخصيص وكالات في إطار سياسة القرب، وتأمين نقل الوثائق والشيكات البنكية).

رابعا : تمثيل المهنة على المستوى الوطني والدولي

فعلى الصعيد الوطني وتكريسا للمقاربة التشاركية التي أصبحت من المبادئ الدستورية ، وتطبيقا لمقتضيات القانون 09-32، فقد عزز المجلس الوطني من حضوره في مختلف اللقاءات والمنتديات الوطنية ذات الصلة باختصاصات واهتمامات المهنة ، وبصفة خاصة تلك المرتبطة بالأوراش التشريعية وذلك عن طريق:

— تقديم مقترحات لتعديل القانون 00-44 المعروض على أنظار البرلمان والمشاركة الفعلية في اليوم الدراسي المنظم بالغرفة الأولى في هذا الخصوص؛

— تقديم مقترحات في إطار مشروع القانون 12-88 المنظم لمهنة وكلاء الأعمال، إضافة إلى المشاركة في اللقاء المنظم من قبل الفدرالية الوطنية لجمعيات حماية المستهلك؛

— انخراط المهنة في النقاشات العمومية المرتبطة بمجالات تدخلها، ونخص بالذكر هنا :

— تمثيل المهنة لدى الهيئة الوطنية لإصلاح منظومة العدالة إضافة إلى المشاركة الفعلية في كل جلسات الحوار الوطني وتقديم مقترحات في هذا الشأن.

— تمثيل المهنة ضمن الهيئة العلمية لإصلاح السياسة العقارية.

— مشاركة المهنة في ورشات تحسين مناخ الأعمال وتقديم مقترحات في هذا الشأن.

أما على المستوى الدولي فقد تمكنت الهيئة ورغم حداثة عهدها أن تحقق إنجازات هامة ، مستثمرة في ذلك الجهودات التي بذلت خلال السنوات الماضية من قبل المجالس السابقة المنتخبة في إطار الغرفة الوطنية ، ومستنيرة في ذلك بالتوجيهات النبيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في مجال الدبلوماسية الموازية والإشعاع الدولي للمغرب والدفاع عن قضاياها الوطنية. وفي هذا السياق نذكر المشاركة المتميزة للتوثيق المغربي في العديد من اللقاءات الدولية والقارية، إضافة إلى المكانة التي يحضى بها المغرب على صعيد الاتحاد الإفريقي للتوثيق والاتحاد الدولي الذي يضم في عضويته أزيد من 86 دولة، والذي يتشرف المغرب برئاسة أحد لجانته (لجنة الشراكة بين القطاع العام والخاص)، إضافة إلى عضوية بعض اللجان الأخرى، وعضوية الجمعية العمومية.

و تتويجا لكل هذه الجهودات وللقيمة المضافة القوية للتوثيق المغربي على المستوى الدولي تمكن المغرب من كسب رهان احتضان فعاليات المؤتمر الأورومتوسطي الخامس للتوثيق الذي سينعقد بطنجة في مارس من السنة المقبلة.